

تحرك عاجل

الحكم على المتهمين في قضية "خلية العبدلي" بالسجن أو الإعدام

أصدرت "محكمة الجنايات الكويتية" في 12 يناير/كانون الثاني حكمها على 26 متهماً حوكموا بتهم من بينها "التخابر مع إيران وحزب الله". وحُكِمَ على رجل كويتي وآخر إيراني الجنسية بالإعدام، وعلى رجل بالسجن المؤبد، وعلى 19 آخرين بالسجن مدداً تتراوح بين خمس سنوات و15 سنة. ولم تَفِ المحاكمة بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

فقد انتهت محاكمة 26 رجلاً في القضية المعروفة بقضية "خلية العبدلي"، أمام "محكمة الجنايات الكويتية" في 12 يناير/كانون الثاني. وكان من بين التهم الموجهة إلى المتهمين "التخابر مع إيران وحزب الله للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت" عن طريق تهريب متفجرات إلى البلاد وتجميعها، وكذلك تهريب أسلحة نارية وذخائر. وحُكِمَ على الكويتي حسن عبد الهادي علي الحاجية والإيراني عبد الرضا حيدر دهقاني بالإعدام، وكان الحكم على المتهم الإيراني غائباً. كما حُكِمَ على رجل بالسجن المؤبد وعلى 19 شخصاً بالسجن مدداً تتراوح بين خمس سنوات و15 سنة، بينما بُرِّئَ ثلاثة متهمين وحُكِمَ على متهم واحد بغرامة. وللمتهمين حق استئناف الحكم.

وكانت السلطات الكويتية قد ألقت القبض في 13 أغسطس/آب، على 23 رجلاً بعد أن ضبطت كمية من الأسلحة، والذخائر، والمتفجرات مخزنة في مزرعة في العبدلي قرب الحدود مع العراق. وبدأت محاكمة الرجال الثلاثة والعشرين، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين حوكموا غيابياً، في 15 سبتمبر/أيلول. وأبلغ المتهمون المحكمة بأنهم تعرضوا للتعذيب لحملهم على "الاعتراف" وأنكروا التهم المنسوبة إليهم. وأمرت المحكمة بتشكيل لجنة طبية مستقلة لفحصهم والتأكد من وجود علامات تعذيب. ومن المعتقد أن الفحوص الطبية لم تكن دقيقة وعندما أُجريت كان وقت طويل قد انقضى بحيث لم يبق أثر للعلامات. وخلال الجلسة الثانية للمحاكمة في 29 سبتمبر/أيلول، أفاد تقرير الطب الشرعي بأن الرجال لم يتعرضوا لأي تعذيب.

يُرجى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

1. لدعوة السلطات الكويتية إلى تخفيف الحكم بإعدام حسن عبد الهادي علي الحاجية وعبد الرضا حيدر دهقاني على الفور؛

2. والتعبير عن القلق بشأن احتمال أن تكون محاكمة الرجال الستة والعشرين جائزة ودعوتها إلى إعادة محاكمتهم بطريقة تتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛

3. ودعوتها إلى الأمر بإجراء تحقيق محايد ومستقل في كل مزاعم التعذيب في هذه القضية وتقديم المسؤولين عن أي انتهاكات إلى العدالة؛



والإقرار بأن الحكومات تتحمل المسؤولية عن تقديم الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم جنائية إلى العدالة،
لكن مع التشديد على أن إجراءات المحاكمة ينبغي أن تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يُرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 25 فبراير/شباط 2016 إلى:

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

الديوان الأميري، ص. ب. 1،

الصفاء 13001، الكويت

فاكس: +965 2243 0559

البريد الإلكتروني: amirsoffice@da.gov.kw

طريقة المخاطبة: سموكم

النائب الأول لرئيس الوزراء

معالي الشيخ محمد خالد الحمد الصباح

وزارة الداخلية

ص. ب. 12500، الشامية 71655

الكويت

فاكس: +965 2249 6570

البريد الإلكتروني: info@moi.gov.kw

طريقة المخاطبة: معاليكم

وإرسال نسخ إلى:

رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة

مجلس الأمة

ص. ب. 716، الصفاء 13008، الكويت

فاكس: +965 2243 6331

البريد الإلكتروني: ipu-grp@kna.kw (يُكتب في خانة للموضوع: لعناية رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة)

وابعثوا كذلك بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للكويت المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجى التشاور مع مكتب فرعكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد الموعد المذكور أعلاه. هذا ثاني تحديث للتحرك العاجل UA 199/15. للاستزادة من المعلومات يُرجى الرجوع إلى:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/2453/2015/en/>

تحرك عاجل

الحكم على المتهمين في قضية "خليفة العبدلي" بالسجن أو الإعدام

معلومات إضافية

ضبطت السلطات الكويتية في 13 أغسطس/آب كمية من الأسلحة، والذخائر، والمتفجرات مخزنة في مزرعة في العبدلي قرب الحدود مع العراق. وفي 1 سبتمبر/أيلول، وجهت النيابة العامة تهماً إلى 26 شخصاً، أحدهم إيراني الجنسية وثلاثة منهم غائباً، فيما يتصل بهذا الحادث وأحالتهم إلى "محكمة الجنايات". وبدأت محاكمة الرجال الستة والعشرين فيما بات يُعرَف بقضية "خليفة العبدلي" في 15 سبتمبر/أيلول بتهم من بينها "التخابر مع إيران وحزب الله للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت" عن طريق تهريب متفجرات إلى البلاد وتجميعها، وكذلك تهريب أسلحة نارية وذخائر. وأنكر جميع المتهمين الحاضرين في المحكمة التهم المنسوبة إليهم. وأمرت المحكمة بتشكيل لجنة طبية مستقلة لفحصهم والتأكد من وجود أي علامات تعذيب والسماح لهم بالاتصال هاتفياً بمحاميه من السجن. وقال المتهمون من بداية المحاكمة إنهم عُدُّوا لحملهم على "الاعتراف" وأن أجسادهم ما زالت بها علامات تعذيب. وقال أحدهم إنه أرغم خلال التحقيق على خلع ملابسه. وقال آخر إنه تعرض للاغتصاب بهراوة.

وأجرى الفحص الطبي للمتهمين الثلاثة والعشرين الذين يحاكمون حضورياً قرب نهاية سبتمبر/أيلول. وقد فهمت منظمة العفو الدولية أن الرجال الثلاثة والعشرين كانوا معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي، ولم يُنَلَّغوا بالمكان الذي يُقتادون إليه. وفحصهم طبيب واحد في حضور أحد أفراد قوات الأمن في غرفة لم يكن بها أي معدات إكلينيكية أو طبية. واستمر الفحص قرابة خمس دقائق لكل منهم واتسم بالسطحية. وأُعيدوا جميعاً إلى زنازينهم خلال ساعتين. وخلال الجلسة الثانية للمحاكمة في 29 سبتمبر/أيلول أفاد التقرير الطبي بأن المتهمين لم يتعرضوا لأي تعذيب.

ومن بين المتهمين محمد الحسيني، وهو إمام في مسجد الحسين ومدرس للدين. وهو متزوج وله ثلاثة أبناء. وكان شقيقه، عبد الله، وهو أب لطفلين، قد سافر إلى الأردن في عام 2011 لدراسة التربية البدنية ليصبح معلماً، لكنه اضطر لقطع دراسته عندما جُرِّحت يده في حادث وعاد إلى الكويت.

وأبلغ محمد الحسيني أسرته بأنه تعرض للتعذيب وأُهيئت أسرته ومعتقداته الدينية؛ ونُزعت عمامته السوداء (التي تشير إلى أنه من نسل النبي محمد) وجرى التبول عليها ثم أرغم على وضعها من جديد. وقال إنه خلال التحقيق، عُدِّب شقيقه عبد الله الحسيني أمام ناظريه وركله المحققون وداسوا على ظهره. وعانى عبد الله، نتيجة لذلك، آلاماً حادة في ظهره ومشاكل في الجهاز البولي. وحُرِم من مقابلة طبيب السجن. وزارهما أفراد أسرتهما ورأوا أن عبد الله لا يقوى على الوقوف.

وفي 12 يناير/كانون الثاني، حُكِمَ على محمد الحسيني بالسجن خمس سنوات بتهمة "الحصول على متفجرات وحيازتها دون تصريح" و"الحصول على أجهزة اتصال لاسلكية وحيازتها دون ترخيص". وعُزِمَ شقيقه عبد الله الحسيني 5000 دينار كويتي (قراءة 16450 دولاراً أمريكياً).

وكان محمد الحسيني قد اعتُقلَ في 13 أغسطس/آب عندما داهمت قوات أمن الدولة منزل أسرته في منطقة المشرف الغربية بمحافظة حولي. وقُيِّضَ على شقيقه عبد الله الحسيني هناك في 16 أغسطس/آب. وقُيِّضَ على الرجال الآخرين ظروف مماثلة. ولم تبرز قوات الأمن أي أوامر قبض ولم تقدم أي سبب للقبض على الرجال. وصادرت حواسيب، وهواتف محمولة، وأجهزة إلكترونية أخرى. ولم يُسَمَّح لأي محامين بحضور التحقيق مع الرجال. ولم يتمكن محاموهم وأقاربهم من زيارتهم في السجن إلا بعد أن أحالت النيابة القضية إلى "محكمة الجنايات" في 1 سبتمبر/أيلول. وخلال تلك الزيارات، أبلغ الرجال أفراد أسرهم ومحاميهم بأنهم تعرضوا للتعذيب. وقالوا إن من بين أساليب التعذيب التي استُخدمت معهم الضرب، والتعليق من الذراعين أو من إحداهما، أو من الساقين أو من إحداهما، والصعق بالصدمات الكهربائية. وقال كثير منهم إن المحققين هددوهم بإحضار الإناث من أفراد أسرهم وإيذائهن ما لم يعترفوا. وقال بعضهم كذلك إنهم أرغموا على قراءة "اعترافات" معدة سلفاً أمام الكاميرا.

الأسماء: محمد الحسيني، وحسن عبد الهادي الحاجية، وعبد الرضا حيدر دهقاني، وعبد الله الحسيني، و19 شخصاً آخر.

النوع: كلهم ذكور

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA: 199/15 رقم الوثيقة: MDE 17/3194/2016 بتاريخ: 14 يناير/كانون الثاني 2016